Albahit Journal of Applied Sciences
"open-access, peer-reviewed biannual journal"
eISSN: 2708-8936, pISSN: 2708-244X
Volume 5, Issue 1, 2026
Page No: 87-97
***Website**: https://albahitjas.com.ly/index.php/albahit/en/index*

Basic requirements for integrating forensic accounting into accounting education curricula at Libyan universities: An applied study on Al-Zaytuna University in Libya

Ezaldeen Mohammed Amhimmid [1*], Mohammed Mansour Abdullah [2]
[1] Department of Arabic Language, Faculty of Humanities and Applied sciences, Azzaytuna University, Tarhuna, Libya
[2] Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, Al-Azita University, Tarhuna, Libya
[*]*Corresponding author:* azden11mohamed@gmail.com

Received: 15-10-2025	**Accepted:** 26-12-2025	**Published:** 17-01-2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aimed to identify the fundamental requirements for integrating Forensic Accounting into the accounting education curricula of Libyan universities. This was pursued by identifying necessary curriculum developments and teaching methodologies that foster critical thinking skills, while highlighting the role of practical training in bridging the gap between academia and professional practice. Furthermore, the study addressed the qualification of faculty members to support this integration.
To achieve these objectives, the study adopted a descriptive-analytical approach, utilizing a questionnaire as the primary data collection tool. The questionnaire was distributed to a sample of faculty members in the Accounting Departments at Al- Zaytouna University.
Key findings indicated the necessity of curriculum development through the introduction of a dedicated Forensic Accounting course and the updating of related subjects. The results also emphasized the importance of implementing workshops, the case study method, and enhancing the technical and professional qualifications of teaching staff.
Based on these results, the study recommended the adoption of Problem-Based Learning (PBL) strategies and judicial simulations. It further stressed the need to activate partnerships with oversight and judicial institutions—such as the Libyan Audit Bureau—to enable students to gain field experience with financial cases, thereby improving the quality of educational outcomes to meet the demands of the Libyan labor market.

Keywords: Forensic Accounting, Accounting Education, Al- Zaytouna University.

المتطلبات الاساسية لدمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية: دراسة تطبيقية على جامعة الزيتونة الليبية

عزالدين محمد إمحمد مصباح [1*]، محمد منصور عبدالله علي[2]
[1] قسم المحاسبة، العلوم الانسانية والتطبيقية، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا
[2] قسم المحاسبة، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المتطلبات الأساسية لدمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، عبر تحديد تطوير المناهج التعليمية و أساليب التدريس التي تنمي مهارات التفكير النقدي، مع إبراز دور التدريب العملي في سد الفجوة بين الجانب الأكاديمي والممارسة الميدانية وتأهيل أعضاء هيئة التدريس ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، والتي وُزعت على عينة من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة لدى جامعة الزيتونة وخلصت النتائج إلى ضرورة تطوير المناهج عبر إدراج مقرر مستقل للمحاسبة الجنائية وتحديث المقررات ذات الصلة، مع أهمية تفعيل ورش العمل وأسلوب دراسة الحالة، وتأهيل الكوادر التدريسية تقنياً وفنياً وبناءاً على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات التعلم القائم على المشكلات والمحاكاة القضائية، وتفعيل الشراكات مع المؤسسات الرقابية والقضائية، كديوان المحاسبة، لتمكين الطلاب من المعايشة الميدانية للقضايا المالية، بما يرفع جودة المخرجات التعليمية لتلبية احتياجات سوق العمل الليبي.

الكلمات المفتاحية: المحاسبية الجنائية ، التعليم المحاسبي، جامعة الزيتونة.

أولا: المقدمة

شـــهدت البيئة الاقتصـــادية العالمية مؤخرًا تحولات جذرية نتيجة للعولمة والتطور التكنولوجي الســـريع وقد أدى ذلك إلى ظهور أنماط معقدة من الجرائم المالية والاختلاس والفســـاد الإداري والمالي، والتي باتت عصـــية على الكشـــف باســـتخدام أساليب التدقيق التقليدية وفي ظل انهيار الشركات متعددة الجنسيات الكبرى والحاجة المتزايدة للشفافية والمساءلة، رسّخت المحاســـبة الجنائية مكانتها كتخصـــص يجمع بين المعرفة المحاســـبية ومهارات التحقيق والمبادئ القانونية فهي توفر حماية ضد التلاعب المالي وتقدم أدلة مقبولة في المحاكم.

في هذا السياق، يتعين على مؤسسات التعليم العالي إعادة النظر في أهداف تعليم المحاسبة لتكييفها مع متطلبات سوق العمل المتغيرة ، كما إن الفجوة الحالية بين التدريب المحاســـبي التقليدي واحتياجات المهنيين المعاصـــرين تســـتلزم إصـــلاحاً هيكلياً للمناهج الدراســـية ، مما يضـــمن للطلاب قاعدة معرفية متينة تمكنهم من فهم ســـيكولوجية الاحتيال وعلاماته التحذيرية ومع ذلك، فإن تطوير المحتوى النظري وحده لا يكفي؛ إذ يتطلب دمج المحاســـبة الجنائية تحولاً جذرياً في أســـاليب التدريس ولم يعد التلقين التقليدي كافياً لتدريب المحاسـبين الجنائيين، بل بات من الضـروري إعطاء الأولوية لاسـتراتيجيات التعلم النشـط القائمة على حل المشـكلات، والمناقشـات القانونية، ومحاكاة الحالات الواقعية حيث يُسـهم هذا النهج في تنمية التفكير النقدي والشـك المهني لدى الطلاب، وهما صـفتان أسـاسـيتان تميزان المحاسـبين الجنائيين ؛ علاوة على ذلك يُعد التدريب العملي ركيزة لا غنى عنها؛ فالمحاســـبة الجنائية، بطبيعتها مهنة ميدانية حيث يتيح دمج الجوانب العملية فرصـــة العمل مع وثائق أصلية وحالات اختلاس واقعية وهذا يُسهم في سد الفجوة بين النظرية والتطبيق.

ويعتمد نجاح هذا النظام التعليمي بشـكل أسـاسـي على كفاءة أعضـاء هيئة التدريس حيث يُعدّ أعضـاء هيئة التدريس القوة الدافعة للتغيير، وبدون أســاتذة يمتلكون المزيج اللازم من الخبرة الأكاديمية والتجربة المهنية في التقاضـــي المالي، ســيبقى دمج المحاســبة الجنائية نظرياً بحتاً، لذا يُعدّ الاســتثمار في برامج التطوير المهني لأعضــاء هيئة التدريس وإشــراكهم في دورات متخصصة وورش عمل دولية أمراً أساسياً لضمان استدامة هذا التخصص وجودته.

وبناءاً على ماتقدم تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه المتطلبات كوحدة متكاملة، وذلك لوضع خارطة طريق لأقســام المحاســبة في الجامعات حيث ســتمكّن هذه الخارطة الأقســام من تدريب جيل من المحاســبين القادرين على حماية الأصول والمساهمة الفعّالة في تحقيق العدالة المالية.

ثانياً: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات السابقة وهي كما يلي:

1- دراســة (قمبر، 2014) بعنوان: "قياس مدى إدراك أهمية المحاسـبة الجنائية وضـرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية".

هدفت الدراســـة إلى التعرف على مســـتوى وعي الأكاديميين الليبيين بماهية المحاســـبة الجنائية ومدى قناعتهم بضـــرورة تدريسـها كجزء من تطوير التعليم المحاسـبي لمواجهة احتياجات المجتمع. اعتمدت الدراسـة على المنهج الوصـفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعات المنطقة الغربية. توصلت النتائج إلى وجود إدراك عالي جداً لدى المبحوثين لأهمية المحاسبة الجنائية في الحد من الغش والفساد المالي، مع وجود رغبة قوية في دمجها ضـمن المناهج الدراسـية. وأوصـت الدراسـة بضـرورة الشـروع الفعلي في تحديث المناهج المحاسـبية لتشـمل هذا التخصص، مع ضرورة تأهيل أعضاء هيئة التدريس عبر دورات متخصصة لتمكينهم من تدريس هذا العلم الحديث بفاعلية.

2- دراسة (بلوط ، بن فرج،2023) بعنوان: واقع المحاسبة القضائية في برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية

هدفت هذه الدراسـة إلى تقييم مدى إدراج مقياس "المحاسـبة القضـائية" ضـمن البرامج الدراسـية لمناهج أقسـام المحاسـبة في الجامعات الجزائرية، حيث اعتمد الباحثان على أداة مراجعة وتحليل الخطط الدراسـية لقسـم المحاسـبة المالية بجامعة محمد البشـــير الإبراهيمي كنموذج تطبيقي. وقد خلصـــت النتائج إلى خلو المناهج الأكاديمية المعتمدة حالياً من مقياس مســـتقل للمحاسـبة القضـائية، على الرغم من احتوائها على مقاييس ذات صـلة وثيقة بهذا التخصـص. وبناءً عليه، أوصـت الدراسـة

بضـــرورة إدراج مادة المحاســبة القضـــائية ضـــمن المقررات الدراســية نظراً للدور الجوهري للمحاســب القضـــائي في الممارسات المهنية والعملية.

3- دراسـة (عبد الله، 2023) بعنوان: "الفرص والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي في ليبيا في ظل التحول الرقمي في بيئة الأعمال المعاصرة".

هدفت الدراســة إلى تسـليط الضــوء على انعكاسـات التكنولوجيا الرقمية على المحاسـبة وتحديد العقبات التي تحول دون مواكبة هذا التحول في البيئة الليبية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استمارات استبيان على عينة من المحاسـبين القانونيين وأعضـاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية. أظهرت النتائج أن التحول الرقمي يوفر فرصـاً كبيرة لتحسين جودة وسـرعة التقارير المالية، إلا أنه يواجه تحديات جسيمة تتعلق بضـعف البنية التحتية التقنية ونقص المهارات الرقمية لدى الكوادر البشرية. وخلصـت التوصـيات إلى وجوب تكثيف الاسـتثمار في البنية التحتية التكنولوجية للمؤسـسـات التعليمية والمهنية، وتطوير برامج تدريبية تركز على مهارات المحاسـبة الرقمية والذكاء الاصـطناعي لضـمان بقاء المهنة منافسة في ظل التغيرات العالمية.

4- دراســة (النعاس و الكاديكي، 2024) بعنوان: "أهمية اسـتحداث قسـم المحاسـبة الجنائية بالجامعات الليبية ". ركزت الأهداف على تبيان الدور الفعال لهذا التخصص في مكافحة الفساد وضرورة وجود قسم علمي مستقل يخرج كوادر قادرة على ممارسة المهنة بكفاءة واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف واقع التعليم الحالي واحتياجات السوق المحلية. توصـلت النتائج إلى أن الممارسـات التقليدية في التدريس لم تعد كافية لكشـف عمليات الاحتيال المعقدة، وأن هناك حاجة ملحة لسد الفجوة المعرفية عبر تخصص أكاديمي دقيق. وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ إجراءات إدارية وأكاديمية عاجلة لاسـتحداث قسم مسـتقل للمحاسـبة الجنائية بجامعة بنغازي كخطوة أولى، مع توفير المناهج الدراسـية التي تدمج بين العلوم المحاسبية والقانونية والتحقيقية لدعم جهود الدولة في تعزيز الشفافية.

5- دراسة (الطرابلسي، 2024) بعنوان:"مدى إدراك موظفي الهيئات الرقابية لأهمية المحاسبة الجنائية: بحث استطلاعي لآراء عينة من موظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد".

تمثلت أهدافها في معرفة مدى قدرة موظفي الأجهزة الرقابية على توظيف مهارات المحاسبة القضائية في مهامهم الرسمية لرفع جودة وكفاءة عمليات التفتيش والتقصي. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي عبر توزيع استبانات ميدانية على الموظفين ذوي العمل الميداني بالهيئة وكشفت النتائج عن ضعف في الدراية العلمية بمصطلح "المحاسبة الجنائية" وتقنياتها المتخصصـة لدى الموظفين، رغم التزامهم بالإجراءات القانونية التقليدية. وبناءً على ذلك، أوصـت الدراسـة بضـرورة عقد برامج تدريبية تخصصية لموظفي الهيئات الرقابية لتمكينهم من مهارات التحقيق المحاسبي المتقدمة، وضرورة التنسيق بين المؤسسات التعليمية وهذه الهيئات لتطوير مهارات الكوادر الرقابية بما يتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد.

6- دراســة (أبو القاســم وآخرون، 2025) بعنوان: "تعزيز دور المحاسـبة الجنائية في الحد من الاحتيال المالي من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي".

هدفت الدراسـة إلى اسـتكشـاف كيفية مسـاهمة التقنيات الذكية في دعم المحاسـب الجنائي لكشـف أنماط الاحتيال المعقدة في البيئة الرقمية. اعتمد الباحثون على المنهج الوصـــفي التحليلي لاســـتعراض التقنيات الحديثة وربطها بالتحقيقات المالية. توصـلت الدراسـة إلى أن توظيف الذكاء الاصـطناعي يرفع من سـرعة التنبؤ بالاحتيال ودقة تحليل البيانات الضـخمة التي يصعب فحصها يدوياً. وأوصت الدراسة بضرورة بناء قدرات المحاسبين الجنائيين في مجال تكنولوجيا المعلومات، ووضع إطار قانوني وتنظيمي واضـح يحكم اسـتخدام الذكاء الاصـطناعي في التحقيقات المالية، مع تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتبادل الخبرات التقنية في مواجهة الجرائم المالية المتطورة.

7- دراسة (محمود و بوجواري، 2025) بعنوان: "ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات المجتمع وسوق العمل من خلال معالجة الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات السوق".

هدفت الدراســة إلى تحديد أسـباب الفجوة بين ما يتعلمه الطالب في الجامعات الليبية وما يطلبه سـوق العمل فعلياً. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة وزعت على الخريجين وأعضاء هيئة التدريس في عدة جامعات. أظهرت النتائج وجود فجوة حقيقية ناتجة عن افتقار المناهج للتطبيق العملي والمهارات التقنية المتقدمة والمهارات الشـــخصـــية المطلوبة. وأوصـت الدراسـة بضـرورة إعادة هيكلة البرامج التعليمية لتكون أكثر مرونة واسـتجابة للتغيرات المتسـارعة في سـوق العمل، مع تكثيف برامج التدريب الميداني للطلاب في المؤســســات الحقيقية لتقليل الفجوة بين الجانبين النظري والعملي وضمان جاهزية الخريجين للتوظيف المباشر.

8- دراسة (شعيتير، 2025)بعنوان: "المحاسبة الجنائية أمام القضاء الليبي كآلية للحد من الفساد المالي". هدفت الباحثتان إلى تقييم فاعلية تبني آليات المحاسـبة الجنائية في دعم القضـاء الليبي للفصـل في القضـايا المالية المعقدة. اعتمدت الدراسـة على المنهج الميداني التحليلي من خلال اسـتطلاع آراء خبراء في القانون والمحاسـبة. توصـلت النتائج إلى أن المحاسـبة الجنائية تعد أداة حاسـمة في توفير الأدلة القضـائية، إلا أن هناك نقصـاً في التشـريعات التي تنظم ممارسـتها أمام المحاكم، فضلاً عن ندرة الخبراء المتخصصين المعتمدين قضائياً. وأوصت الدراسة بضرورة إصدار قوانين تنظم مهنة المحاسبة الجنائية وتحدد شروط القيد في سجلات الخبراء القضائيين، مع حث الجامعات على منح درجات علمية مهنية متخصصة لتأهيل محاسبين جنائيين قادرين على تقديم تقارير فنية رصينة أمام المحاكم.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها: تركز على الجانب التعليمي والأكاديمي بشكل أعمق من خلال تحليل المتطلبات الأساسية للدمج فهي تتعامل مع ثلاثة محاور متكاملة (المناهج، أساليب التدريس، الكوادر التعليمية) بدلاً من التركيز على محور واحد فقط وتقدم إطاراً تطبيقياً يمكن الاستفادة منه في تطوير برامج المحاسبة بالجامعات الليبية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة الرئيسية التي تتناولها هذه الدراسة في الفجوة المتزايدة بين معارف ومهارات خريجي المحاسبة من الجامعات الليبية وتنبع هذه الفجوة من اعتماد البرامج الحالية على أساليب تقليدية لا تُراعي الطبيعة المتغيرة للجريمة المالية في السياق المحلي وعلى الرغم من تزايد قضايا الفساد المالي والحاجة إلى خبرات تحقيقية متخصصة ضمن الهيئات القضائية والتنظيمية الليبية، لا توجد خطط منهجية لدمج المحاسبة الجنائية في المتطلبات الأكاديمية، سواء من حيث المحتوى أو أساليب التدريس أو التدريب العملي وتتفاقم المشكلة بسبب نقص المدربين المؤهلين في هذا التخصص، مما يجعل تطوير تعليم المحاسبة في ليبيا ضرورة ملحة لمكافحة التلاعب المالي وتعزيز الشفافية.

كما إن أعضاء هيئة التدريس هم حجر الزاوية وصناع القرار الأكاديمي، وبناءاً على مدى إدراكهم وتوجهاتهم يتحدد مستقبل التطوير التعليمي وبالتركيز على جامعة الزيتونة كنموذج للمؤسسات الأكاديمية الليبية العريقة، نجد ضرورة ملحة لاستقصاء مدي وعي الهيئة التدريسية بمتطلبات هذا التخصص فبدون إدراك حقيقي للأهمية، ستبقى المخرجات التعليمية بعيدة عن تلبية احتياجات السوق الليبي المتعطش لخبراء المحاسبة الجنائية ومن هذا المنطلق، تتحدد معالم مشكلة الدراسة في السعي للإجابة على التساؤل الجوهري التالي:

ماهي المتطلبات الأساسية لدمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم المحاسبي؟

رابعاً: فرضيات الدراسة

بالاستناد على مشكلة الدراسة يمكن إشتقاق الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:"يتطلب تطبيق المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم المحاسبي وجود خطط لتطوير المناهج التعليمية"

الفرضية الثانية: "يتطلب تطبيق المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم المحاسبي وجود الأساليب المناسبة للتدريس والتدريب العملي"

الفرضية الثالثة: " يتطلب تطبيق المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم المحاسبي وجود تأهيل للكوادر التعليمية"

خامساً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة المتطلبات الاساسية لدمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم المحاسبي، من خلال وضع إطار نظري وتطبيقي متكامل يحدد المتطلبات الأساسية لدمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، واستقصاء أساليب التدريس الحديثة التي تنمي مهارات التفكير النقدي والشك المهني لدى الطلاب كما تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الجوهري للتدريب العملي في سد الفجوة بين المعرفة الأكاديمية والممارسة الميدانية في المحاكم والجهات الرقابية، مما يساهم في النهاية في تقديم مقترحات عملية لصناع القرار لرفع جودة مخرجات التعليم المحاسبي بما يلبي احتياجات سوق العمل الليبي في مواجهة الجرائم المالية.

سادساً: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها استجابة علمية ملحة لسد الفجوة بين التعليم المحاسبي التقليدي ومتطلبات مكافحة الجرائم المالية المتطورة في البيئة الليبية، حيث تبرز قيمتها المضافة في تقديم رؤية استراتيجية لتطوير المناهج الدراسية بما يضمن دمج مفاهيم المحاسبة الجنائية والتحقيق المالي ضمن المسارات الأكاديمية وتتجلى أهمية الدراسة في سعيها لتحديث أساليب التدريس المتبعة لتنتقل من التلقين إلى بناء مهارات الشك المهني والتحليل الجنائي، مع التركيز على حتمية التدريب العملي كركيزة لربط المخرجات التعليمية بالواقع التطبيقي في المحاكم والجهات الرقابية ، كما تكتسب الدراسة ثقلاً خاصاً من خلال تسليط الضوء على متطلبات تأهيل الكوادر التدريسية بجامعة الزيتونة والجامعات الليبية، مما يساهم في النهاية في تعزيز الشفافية وحماية الاقتصاد الوطني من خلال تأهيل جيل محاسبي قادر على كشف الاحتيال والفساد.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم المحاسبة الجنائية ونشأتها

تهتم المحاسبة الجنائية بمكافحة الغش والفساد المالي، وهي تمثل حقلاً متخصصاً يدمج بين مهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق لتقديم خدمات تساعد في النزاعات القانونية . يمكن إيجاز التعريف بأنها "تطبيق المبادئ المحاسبية والتحقيقية لجمع وتحليل الأدلة المالية بشكل يصلح للعرض أمام المحاكم والجهات القضائية". نشأ هذا التخصص استجابة للحاجة المتزايدة للكشف عن الاحتيال المالي في العقود الأخيرة، خاصة بعد فضائح الشركات الكبرى التي هزت الأسواق المالية عالمياً(شعيتير،2025،ص153).

ثانياً: أهمية المحاسبة الجنائية

تكمن أهمية المحاسبة الجنائية في كونها أداة تدعم القضايا المالية والشركات، وتساهم بشكل فعال في ضبط حالات السرقة، الغش، والتدليس، خاصة في الأموال العامة. وتتجلى أهميتها في النقاط التالية: **(الطرابلسي،2024،ص227)**

- تعتبر "عين " الجهاز القضائي في المسائل المالية المعقدة.
- تساعد في تحديد ما إذا كان هناك غش قد وقع بالفعل وتحديد الأشخاص المسؤولين عنه.
- تقديم تقارير وشهادات خبيرة للمحاكم لتدعيم القضايا القانونية.
- دعم عمليات التقاضي وتسوية النزاعات المالية.
- الكشف عن مدى التزام الشركات بالتشريعات والقوانين والأنظمة المعمول بها.
- المساهمة في تضييق "فجوة التوقعات" في عملية المراجعة.
- لعب دور الشاهد الخبير في حل النزاعات القضائية التي تتطلب تحليلاً مالياً دقيقاً.

ثالثاً: أهداف المحاسبة الجنائية

تهدف المحاسبة الجنائية إلى تحقيق مجموعة من الغايات الأساسية لحماية النزاهة المالية، ومن أبرزها: **(الطرابلسي،2024،ص228)**

- **الحد من الفساد المالي:** من خلال نشر ثقافة المحاسبة الجنائية بين المحاسبين ورجال القانون كأداة وقائية ورقابية.
- **تطوير الأداء الرقابي:** مساعدة أجهزة الرقابة المالية المركزية في متابعة وتطوير الأداء المالي والحد من الاختلاسات.
- **تعزيز الثقة في المهنة:** المساهمة في رفع كفاءة المراجعة الخارجية وزيادة ثقة الجمهور والمستثمرين في مهنة المحاسبة.
- **توفير الأدلة القضائية:** توفير القرائن والأدلة التي تمكن الجهاز القضائي من إصدار أحكام عادلة ودقيقة في قضايا الفساد المالي والإداري.
- **التدريب والتأهيل:** السعي نحو إعداد كوادر مؤهلة تمتلك مهارات المحاسبة الجنائية للتعامل مع التطورات المستمرة في أساليب الاحتيال.

رابعاً: التحديات المعاصرة التي تواجه التعليم المحاسبي

يواجه التعليم المحاسبي التقليدي تحديات متزايدة في ظل التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال، من أبرزها: **(عبدالله،2023،ص227)**

أ- تحديات إدارية

- عدم قناعة متخذي القرار بفعالية التعليم الإلكتروني، خوفاً من تأثر دورهم التقليدي في العملية التعليمية.
- قلة التعاون وتبادل الخبرات بين الجامعات في مجال التعليم المحاسبي الإلكتروني.
- عدم وجود ضوابط وأساليب واضحة لأنظمة التعليم المحاسبي الإلكتروني.

ب- تحديات تقنية ومادية

- عدم قدرة بعض الجامعات على توفير أجهزة الحاسوب وتجهيزات الاتصال اللازمة.
- عدم توافر المختبرات الإلكترونية والبنية التحتية للإنترنت داخل المؤسسات التعليمية.
- عدم وجود بنية تحتية تسمح باستخدام التكنولوجيا الرقمية.
- ارتفاع تكاليف تحويل المواد المحاسبية من تقليدية إلى إلكترونية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف تصميم وصيانة المواقع الإلكترونية.
- الافتقار إلى أمن وحماية المواقع الإلكترونية من الاختراق والهجمات الإلكترونية.

ج- تحديات بشرية ومهنية

- عدم رغبة بعض أعضاء هيئة التدريس في التحول إلى التعليم المحاسبي الرقمي بسبب ضعف قدراتهم ومهاراتهم التكنولوجية في إعداد وتصميم المقررات بما يتوافق مع البيئة الرقمية.
- قلة الخبراء والمتخصصين في مجال تدريب أعضاء هيئة التدريس والطلبة على تقنيات التحول الرقمي.
- قلة الدعم المادي والمعنوي لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة لتنمية قدراتهم ومهاراتهم التدريسية في مجال التعليم المحاسبي الإلكتروني.

خامساً: الفجوة بين مخرجات التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل

تُشير الفجوة بين التعليم المحاسبي وسوق العمل إلى التباين القائم بين المهارات والمعارف التي يكتسبها الطالب خلال دراسته الأكاديمية والمتطلبات الفعلية التي يحتاجها سوق العمل، مما يؤثر سلباً على قدرة الخريجين على الانخراط المهني. تنجم هذه الفجوة عن عوامل متعددة أبرزها: قصور المناهج الدراسية وتركيزها على الجوانب النظرية دون التطبيق العملي، وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية والبرامج المحاسبية الحديثة، وضعف التدريب الميداني للطلاب، وغياب الشراكات الفاعلة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال. كما تسهم قلة استخدام الوسائل التقنية وعدم تطوير مهارات أعضاء

هيئة التدريس في تفاقم المشـــكلة. يتطلب ســـد هذه الفجوة تحديثاً مســـتمراً للمناهج لتضـــمين الموضـــوعات التكنولوجية والمهارات العملية، وتعزيز التدريب الميداني والتعاون بين الأكاديمي والصناعة، ودمج المهارات الشخصية والتحليلية في البرامج الدراسـية، مع توجيه الخريجين ومسـاعدتهم على التكيف مع متطلبات السـوق المتغيرة (محمود ، بوجواري،2025،ص209-210).

سادساً: دوافع وأهمية دمج المحاسبة الجنائية في المناهج

تبرز أهمية دمج المحاسـبة الجنائية في مناهج التعليم العالي كضـرورة ملحة لمواجهة انتشـار الغش والفسـاد المالي . وتأتي هذه الأهمية من: (قمبر،2017،ص222)

- مواكبة التطورات المهنية العالمية التي تؤكد على أهمية المحاسبة الجنائية.
- تلبية احتياجات مؤسسات القطاعين العام والخاص من كوادر مؤهلة في هذا المجال.
- تعزيز الميزة التنافسية لخريجي المحاسبة في سوق العمل.
- قياس مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لأهمية هذا الدمج كخطوة أولى نحو التطبيق .

سابعاً: المتطلبات الأساسية لدمج المحاسبة الجنائية في التعليم المحاسبي

يتناول هذا الجزء متطلبات دمج المحاسبة الجنائية في التعليم المحاسبي (النعاس، الكاديكي،2024،ص135):

المحور الأول: تطوير المناهج الدراسية

يعد تطوير المناهج الركيزة الأسـاسـية لدمج أي تخصـص جديد في البرامج الأكاديمية. وفي مجال المحاسـبة الجنائية، يمكن تطوير المناهج من خلال:

- **نموذج المقرر المسـتقل:** إضـافة مقرر إلزامي أو اختياري بعنوان "المحاسـبة الجنائية" أو "التحقيق في الاحتيال المالي" ضمن الخطة الدراسية.
- **نموذج الدمج والتكامل:** تضـمين موضـوعات المحاسـبة الجنائية في المقررات القائمة مثل المراجعة، المحاسـبة المتقدمة، نظم المعلومات المحاسبية، وأخلاقيات المهنة.
- **المحتوى العلمي المقترح:** يجب أن تغطي المناهج موضـوعات أسـاسـية مثل: أنواع الاحتيال المالي، تقنيات الكشـف عن الاحتيال، التحقيق الرقمي، الجوانب القانونية، الإثبات الجنائي في القضايا المالية، ومعايير المحاسبة الجنائية إن وجدت.

المحور الثاني: أساليب التدريس والتدريب العملي

نظراً للطبيعة التطبيقية للمحاسـبة الجنائية، فإن الأسـاليب التقليدية في التدريس (كالمحاضـرات النظرية) لا تكفي لإكسـاب الطلاب المهارات المطلوبة. تتطلب المحاسبة الجنائية توظيف أساليب تدريس تفاعلية مثل:

- **أسلوب دراسة الحالة:** تحليل حالات واقعية لقضايا احتيال تم التحقيق فيها، مما ينمي مهارات التفكير النقدي والتحليل.
- **المحاكاة وتمثيل الأدوار:** تدريب الطلاب على سـيناريوهات تحاكي الواقع العملي كإجراء مقابلات مع المشـتبه بهم أو تقديم أدلة أمام جهات التحقيق.
- **التدريب الميداني والمعامل المتخصـصـة:** توفير فرص تدريب عملي في مكاتب المراجعة، وحدات مكافحة الاحتيال، والجهات الرقابية. كما يتطلب الأمر توفير معامل مجهزة ببرامج التحليل المالي والكشف عن الاحتيال.

المحور الثالث: تأهيل الكوادر التعليمية

يمثل عضـو هيئة التدريس حجر الزاوية في عملية الدمج، وبالتالي فإن تأهيله يعد متطلباً أسـاسـياً لا يقل أهمية عن تطوير المناهج. يتضمن تأهيل الكوادر التعليمية:

- **البرامج التدريبية المتخصصة:** تنظيم دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس في مجالات المحاسبة الجنائية، خاصة لمن سيتولون تدريس المقررات المرتبطة بها.
- **الخبرة العملية:** تشـجيع أعضـاء هيئة التدريس على اكتسـاب خبرة عملية في مجال التحقيق في الاحتيال من خلال الاستشارات أو التعاون مع الجهات المختصة.
- **المؤتمرات والندوات العلمية:** المشاركة في الفعاليات العلمية المحلية والدولية المتخصصة في المحاسبة الجنائية للاطلاع على أحدث المستجدات.
- **التعاون مع الممارسـين:** بناء جسـور تعاون مع خبراء المحاسـبة الجنائية في المؤسـسـات المالية والرقابية للاسـتفادة من خبراتهم في العملية التعليمية.

الجانب الثالث: الإطار العملي للدراسة

أولاً: منهجية الدراسة وطرق جمع البيانات

يعتبر الإطار العملي محوراً مهماً وأسـاسـياً لأنها تسـاعد على تحليل بيانات الدراسـة للوصـول إلى نتائج مهمة، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمد الباحثان على المنهجية المناسبة للدراسة كما يلي:

أ- المنهجية النظرية (الإطار النظري)

تعتمد الدراســة في جانبها النظري على مراجعة الأدبيات الســابقة والمصــادر الثانوية، وتشــمل المراجع العلمية مثل ، الدوريات، والرسائل الجامعية المتعلقة بالمحاسبة الجنائية وتطوير المناهج.
وكذلك الدراسات السابقة والاستفادة من نتائج البحوث التي تناولت تجارب دول أخرى في دمج المحاسبة الجنائية للمقارنة واستنباط الفجوات البحثية.

ب- المنهجية العملية (الدراسة الميدانية)

تتمثل في جمع البيانات الأولية من الميدان لاختبار الفرضيات، وذلك من خلال إعداد استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، مصمم وفق "مقياس ليكرت الخماسي"

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

- **المجتمع :**تحدد مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالكليات التابعة لجامعة الزيتونة الليبية وهي (كلية التجارة- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية- كلية العلوم الانسانية والتطبيقية) (سواء القارّين أو المتعاونين)
- **العينة**: نظراً لمحدودية المجتمع الإحصائي في قسم واحد، سيتم استخدام أسلوب **"الحصر الشامل "**أو عينة عشوائية بسيطة تشمل كافة اعضاء هيئة التدريس المتاحين لضمان دقة النتائج.

ثالثاً: خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ماجستير	20	64.5
	دكتوراه	11	35.5
	المجموع	31	100.0
الدرجة العلمية	مساعد محاضر	7	22.6
	محاضر	10	32.3
	استاذ مساعد	9	29.0
	استاذ مشارك	5	16.1
	استاذ	00	00.0
	المجموع	31	100.0
الوظيفة الحالية	رئيس قسم علمي	3	9.7
	متفرغ للتدريس فقط	28	90.3
	المجموع	31	100.0
الكلية	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	12	38.7
	كلية التجارة	12	38.7
	كلية العلوم الانسانية والتطبيقية	7	22.6
	المجموع	31	100.0

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبانة ، 2026 م

رابعاً: ترميز بيانات الدراسة

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، وبما أنه يقابل كل عبارة من عبارات محاور المتغيرات الأساسية للاستبيان قائمة تحمل الاختيارات التالية وفقاً لمقياس ليكارث الخماسي : (موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة)، وقد تم إعطاء كل من الاختيارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي : موافق بشـــدة (5) خمس درجات، موافق (4) أربع درجات، محايد (3) ثلاث درجات، غير موافق (2) درجتان، غير موافق بشدة (1) درجة واحدة.
واعتبر الوسط الحسابي مساوياً للرقم (3) باعتبار أن (1+2+3+4+5)/5= (3)، وبالتالي فأن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (3) تعبر عن درجة موافقة دون المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل أو تساوي (4) وأكبر من (3) تعبر عن درجة موافقة فوق المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (4) وأقل أو تساوي (5) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من مفردات المجتمع، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences" والتي يرمز لها اختصارا بالرمز (SPSS) الإصدار 26، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

- معامل ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون، معامل ارتباط سبيرمان براون.

- التوزيع النسبي ، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري.
- اختبار t لعينة واحدة كأحد أساليب الإحصاء الاستدلالي، لإمكانية تعميم النتائج من العينة إلى المجتمع.

سادساً: صدق أداة الدراسة :

تم حساب الاتساق الداخلي لاستبيان الدراسة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل بعد من أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه.

جدول رقم (02) معامل الارتباط بيرسون لاستبيان الدراسة بين كل عبارات محاور الدراسة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

تطوير المناهج		أساليب التدريس والتدريب العملي		تأهيل الكوادر التعليمية	
م: العبارة	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	م: العبارة	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	م: العبارة	معامل الارتباط بالدرجة الكلية
1	0.487**	1	0.409*	1	0.525**
2	0.408*	2	0.662**	2	0.709**
3	0.628**	3	0.691**	3	0.515**
4	0.732**	4	0.752**	4	0.614**
5	0.401*	5	0.730**	5	0.385*
6	0.807**	6	0.747**	6	0.393*

**** علاقة ارتباط عند مستوى معنوية أقل من 0.01**

يتضح من الجدول رقم (02) وجود ارتباط إيجابي دال إحصائياً بين كل عبارات محاور الدراسة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، حيث ان مستوى الدلالة لكل معاملات الارتباط اقل من (0.05) وهذه الارتباطات تعزز صدق المقياس

سابعاً: ثبات أداة الدراسة

جدول رقم (03) نتائج اختبار ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لمحاور الدراسة

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	
			معامل الارتباط بيرسون	معامل الثبات سبيرمان براون
تطوير المناهج التعليمية	06	0.656	0.412	0.584
أساليب التدريس والتدريب العملي	06	0.739	0.438	0.609
تأهيل الكوادر التعليمية	06	0.660	0.479	0.546

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبانة ، 2026 م

ثامناً: تحليل بيانات الدراسة

المحور الأول : حول تطوير المناهج التعليمية

جدول رقم (04) نتائج تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وإختبار"t" لمحور **تطوير المناهج التعليمية**

ت	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
1	يجب إدراج مقرر مستقل للمحاسبة الجنائية ضمن الخطط الدراسية لبرامج المحاسبة.	4.742	0.445	59.35	0.000	1
2	ينبغي تحديث المقررات الحالية (كالمراجعة والمحاسبة المتقدمة) لتتضمن موضوعات المحاسبة الجنائية.	4.323	0.475	50.64	0.000	2
3	من الضروري تضمين المناهج الدراسية موضوعات حديثة مثل	4.097	0.597	38.17	0.000	5

	اكتشاف الاحتيال الإلكتروني والتحقيق الرقمي.					
4	يجب أن تغطي المناهج المطورة الجوانب القانونية المرتبطة بالمحاسبة الجنائية.	4.226	0.669	35.17	0.000	3
5	ينبغي تضمين المناهج حالات عملية واقعية عن قضايا الاحتيال المالي.	4.161	0.523	44.33	0.000	4
6	من المهم تحقيق التكامل بين موضوعات المحاسبة الجنائية والمواد الأخرى كالمراجعة الداخلية والخارجية.	4.097	0.597	38.17	0.000	5 مكرر
الدرجة الكلية حول تطوير المناهج التعليمية		4.274	0.311	76.28	0.000	نتيجة الفرضية "قبول"

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبانة ، 2026 م

المحور الثاني: أساليب التدريس والتدريب العملي .

جدول رقم (05) نتائج تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وإختبار"t" لمحور أساليب التدريس والتدريب العملي

ت	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي $\overline{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
1	يساهم استخدام أسلوب دراسة الحالة في تنمية مهارات الطلاب في مجال المحاسبة الجنائية.	4.516	0.508	49.49	0.000	2
2	يجب توفير قاعات دراسية مجهزة لتطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية.	4.226	0.669	35.17	0.000	4
3	ينبغي إشراك الطلاب في تدريب ميداني بمكاتب المراجعة والجهات الرقابية المتخصصة.	3.935	0.629	34.83	0.000	5
4	تساعد المحاكاة وتمثيل الأدوار في اكتساب الطلاب لمهارات التحقيق الجنائي.	3.935	0.629	34.83	0.000	6
5	من المهم تدريب الطلاب على استخدام البرامج والتطبيقات المتخصصة في كشف الاحتيال.	4.258	0.773	30.66	0.000	3
6	تساهم ورش العمل التطبيقية في تعزيز قدرات الطلاب على تحليل الأدلة والبيانات المالية.	4.613	0.715	35.90	0.000	1
الدرجة الكلية حول أساليب التدريس والتدريب العملي		4.247	0.434	54.44	0.000	نتيجة الفرضية "قبول"

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبانة ، 2026 م

المحور الثالث: تأهيل الكوادر التعليمية

جدول رقم (6) نتائج تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وإختبار"t" لمحور **تحليل تأهيل الكوادر التعليمية**

ت	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي $\overline{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
1	يحتاج أعضاء هيئة التدريس إلى برامج تدريبية متخصصة في مجال المحاسبة الجنائية.	4.194	0.654	35.69	0.000	1
2	يجب أن يمتلك عضو هيئة التدريس خبرة عملية في مجال اكتشاف الاحتيال والتحقيق فيه.	3.161	1.157	15.20	0.000	4
3	ينبغي تشجيع أعضاء هيئة التدريس على حضور المؤتمرات والندوات المتعلقة بالمحاسبة الجنائية.	3.516	1.151	17.00	0.000	3
4	من الضروري توفير برامج دبلوم عالي أو ماجستير لأعضاء هيئة التدريس في تخصص المحاسبة الجنائية.	1.839	0.779	13.14	0.000	6
5	يساهم التعاون مع الخبراء والممارسين في المجال في تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس.	1.935	0.929	11.60	0.000	5
6	تحتاج الكوادر التعليمية إلى إلمام كاف بالتقنيات الحديثة المستخدمة في المحاسبة الجنائية.	4.129	1.056	21.76	0.000	2
	الدرجة الكلية حول تأهيل الكوادر التعليمية	3.129	0.474	36.69	0.000	نتيجة الفرضية "قبول"

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبانة ، 2026 م

الجانب الرابع: نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً : النتائج

أظهرت نتائج الدراسة أن دمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم الاساسي يتطلب مايلي:

1- تطوير المناهج التعليمية من خلال إدراج مقرر مستقل للمحاسبة الجنائية ضمن الخطط الدراسية لبرامج المحاسبة وتحديث المقررات الحالية (كالمراجعة والمحاسبة المتقدمة) لتتضمن موضوعات المحاسبة الجنائية.

2- تحسين أساليب التدريس والتدريب العملي من خلال إقامة ورش العمل التطبيقية ومساهمتها في تعزيز قدرات الطلاب على تحليل الأدلة والبيانات المالية وكذلك استخدام أسلوب دراسة الحالة في تنمية مهارات الطلاب في مجال المحاسبة الجنائية.

3- تأهيل الكوادر التعليمية من خلال حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى برامج تدريبية متخصصة في مجال المحاسبة الجنائية وكذلك الإلمام الكافي بالتقنيات الحديثة المستخدمة في المحاسبة الجنائية

ثانياً: التوصيات

1- توصى بضرورة تطوير المناهج المحاسبية في الجامعات الليبية عبر إدراج مقررات متخصصة في المحاسبة الجنائية تغطي جوانب التقصي الرقمي، وتحليل أساليب الاحتيال المالي

2- الحاجة الملحة لتحديث أساليب التدريس من خلال تبني استراتيجيات التعلم القائم على المشكلات والمحاكاة القضائية، والابتعاد عن التلقين التقليدي لصالح تنمية مهارات التفكير النقدي والشك المهني لدى الطلاب.

3- تفعيل التدريب العملي كجزء أصيل من المتطلبات الدراسية، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات تعاون وشراكة بين الجامعات والمؤسسات الرقابية والقضائية في ليبيا، مثل ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية، لمنح الطلاب فرصة المعايشة الميدانية للقضايا المالية الواقعية.

4- تنظيم برامج تدريبية تخصصية وورش عمل دولية بالتعاون مع المنظمات المهنية، لتمكين أعضاء هيئة التدريس من الجمع بين المعرفة الأكاديمية والخبرة الميدانية، بما يضمن تخريج جيل من "المحاسبين المحققين" القادرين على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني وحمايته من الفساد.

المراجع

1- قمبر، جميلة سعيد. (2014). **قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية.** *المجلة الجامعة*، *1*(16)، 213-242.

2- عبد الله، عبد القادر بالقاسم. (2023). **الفرص والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي في ليبيا في ظل التحول الرقمي في بيئة الأعمال المعاصرة:** *مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، *2*(1). https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v2i1.03.

3- بلوط، رضا، وبن فرج، زوينة. (2023). **واقع المحاسبة القضائية في برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية** ، *مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات*، *8*(2)، 1-19.

4- النعاس، نرمين خليفة، والكاديكي، أحمد علي. (2024). **إطار مقترح بأهمية استحداث قسم المحاسبة الجنائية بالجامعات الليبية** *مجلة البيان العلمية*، (18)، 126-147.

5-الطرابلسي، سهيله عبد المجيد. (2024). **مدى إدراك موظفي الهيئات الرقابية لأهمية المحاسبة الجنائية: بحث استطلاعي لآراء عينة من موظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.** *مجلة علوم التربية*، (18)، 224-.

6- محمود، عازة سالم، وبوجواري، نوران محمد حسن. (2025). **ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات المجتمع وسوق العمل من خلال معالجة الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات السوق-** *مجلة المختار للعلوم الاقتصادية* *12*(2)، 190-213. https://doi.org/10.54172/7n445m51.

7- هاشم، ليلى عيسى، وصافي، محمد خير، وأحمد، يزن صائب. (2025). *تعزيز دور المحاسبة الجنائية في الحد من الاحتيال المالي من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي للمقاولات* [ورقة مقدمة]. المؤتمر الدولي الخامس للعلوم الإدارية والمالية (ISCAFS)، جامعة جيهان أربيل، العراق.

8- شعيتير، فتحية جبريل، وشعيتير، جازية جبريل. (2025). المحاسبة الجنائية أمام القضاء الليبي كآلية للحد من الفساد المالي: دراسة ميدانية تحليلية .*مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، مجلد *(9)* العدد (10)، 148-162 . **https://doi.org/10.26389/AJSRP.E110625**

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of ALBAHIT and/or the editor(s). ALBAHIT and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content